أوراق داود الحسيني:

جوانب مستترة من النضال الفلسطيني في فترة الإنتداب

سميح حمودة*

تلعب الأوراق الشخصية لأي سياسي دوراً هاماً في إضاءة جوانب معتمة من مساحة التاريخ الذي تحَرك به ومارس دوره خلاله. فعادة لا نجد في الأوراق الخاصة وصفاً للأحداث كما عايشها كاتبها فقط، وإنما نجد انطباعات شخصية وخواطر ذاتية حول الأحداث الهامة والأشخاص الذين شاركوا في صنعها، ونجد تفاصيل دقيقة تشكّل مع الانطباعات والخواطر ركيزة أساسية للباحث في فهم وتحليل التاريخ واستيعاب حركته، وعلاقات أشخاصه المتشابكة.

ثمة قضايا عديدة من التاريخ الفلسطيني، تضيئها أوراق السياسي الفلسطيني الدكتور داود صالح الحسيني (أبو المنذر)[1]، فهو من الناحية الشخصية ابن العائلة التي لعبت الدور الأول في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني، وتساهم أوراقه في الاطلاع على تفاصيلٍ مهمة حول بعض ما كان يجري داخلها من قضايا. وهو أيضاً من فئة النخبة الفلسطينية التي تلقت تعليماً عاليًا وقتذاك ومثلت الصفوة من المجتمع. كما أنه عضو ناشط وفاعل في القتال ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية منذ نشوب الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٣٦م، وحتى النكبة وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وهو أخيراً سياسي مقدسي لعب دوراً في الحياة السياسية في العهد الأردني. إذ كان نائباً في البرلمان ثم عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس، من مؤسسي الهيئة الإسلامية العليا وبقي عضواً فيها إلى أن أبعدته إسرائيل إلى الأردن.

لافتة انتخابية

---

١ تحفظ أوراق داود الحسيني في أرشيف جمعية الدراسات العربية بالقدس. وكان المرحوم فيصل الحسيني قد حصل عليها من الورثة وأودعها ارشيف الجمعية. وقد عملت على مراجعة وقراءة هذه الأوراق خلال عملي في قسم الوثائق بالجمعية من العام ١٩٩١ إلى نهاية العام ١٩٩٢.

* محاضر في جامعة بير زيت.

وأمّا مجموعة أوراقه الشخصية، ففي غناها بالتفاصيل لبعض الإحداث وشمولها لرؤية نقدية لممارسات وسلوكيات عدد من قياديي الحركة الوطنية، مما يجعلها مصدراً هاماً لكشف جوانب لم تكشف ودرس علاقات لم تدرس فهو تتضمن نظرات في الوضع الداخلي للحركة الوطنية الفلسطينية تحت زعامة المفتي الحاج أمين الحسيني، كما أنها تعطي الفرصة لتقويم وتصحيح بعض الروايات المتعلقة بالثورة العربية الكبرى ١٩٣٦–١٩٣٩ والتي نشرت في كتب عدة. إلى جانب ذلك ففي الأوراق ما ينفذنا إلى عقل الحاج أمين الحسيني وكيف كان ينظر لبعض القضايا الهامة. وتمكننا الأوراق من فهم علاقته بموسى العلمي وبالمكاتب العربية. كما تمثل حياة داود السياسية التطور في الحركة الفلسطينية من العمل ضمن هيمنة الإطار العائلي، بقيوده وعلاقاته المتشابكة، إلى الإطار القومي العربي العام.

تضم مجموعة الأوراق في قسمها الأول والعائدة لفترة الانتداب البريطاني حتى قيام إسرائيل مذكراته عن نشاطه خلال الثورة العربية الكبرى ١٩٣٦ –١٩٣٩، ومجموعة من الرسائل القيمة بينه وبين رأس الحركة الوطنية الحاج أمين الحسيني في الأربعينيات من القرن الماضي. وملف حول نشاطه في بيروت خلال عمله مديراً للمكتب العربي فيها. وأوراق أخرى حول زيارته لطهران عام ١٩٤٧. ثم مراسلاته مع المفتي خلال الحرب العربية – الصهيونية ١٩٤٧ – ١٩٤٨ والمتعلقة بنشاطات وأحوال الجهاد المقدس خلال الحرب.

أمّا القسم الثاني من الأوراق فيعود لفترة الحكم الأردني للضفة الغربية والقدس، وفيه مجموعة أوراق تتعلق بدعايته لانتخابات مجلس النواب الأردني وخطب ألقاها في المجلس بعد انتخابه. ومذكرات وخواطر كتبها أثناء اعتقاله في الجفر عام ١٩٦٣، وتبدأ المذكرات في الأول من حزيران ١٩٦٣ وتنتهي في الثامن والعشرين من أيّار ١٩٦٤.

تقدم هذه الدراسة قراءة جديدة لبعض الجوانب من التاريخ الفلسطيني في عهد الانتداب، ومن خلال عرض لأهم محتويات الأوراق سنحاول أيضاً إغناء معرفتنا بما كان يدور داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية من حوار نقدي بين الأطراف المتقاربة أو صراع وخلاف بين الأطراف المتباعدة.

داود الحسيني: سيرة الحياة

ولد داود الحسيني في مدينة القدس عام ١٩٠٣م، ودرس في مدارس القدس والقاهرة، ثم التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج منها طبيباً للأسنان. عاد بعدها إلى فلسطين وافتتح عيادة خاصة في مدينة يافا. وخلال عمله في المدنية اشترك في النشاطات الشبابية إذ أسّس مع مجموعة من الشبان النادي الرياضي الإسلامي سنة ١٩٢٨، ولعب في صفوف أول فريق لكرة القدم للنادي، وانتخب لاحقاً سكرتيراً للنادي، وهو منصب بمنزلة الرئيس و لكن اصطلح في القانون

الأساسي للنادي بجعله تحت مسمّى السكرتير،[٢] كما اشترك أيضاً في تأسيس الاتحاد الرياضي الفلسطيني وكان أمين السر فيه. اشترك أثناء وجوده في يافا في الحياة السياسية حيث انضم إلى مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول المنعقد في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وانتخب عضواً في لجنة القانون الأساسية.[٣]

انضم للعمل الوطني المسلّح ضد الانتداب والصهيونية في شهر أيار (مايو) ١٩٣٦، حيث ساهم مع صديق له يرمز إليه في مذكراته عن الثورة بالحرف م (والأرجح أنّ المقصود هو محمد العفيفي، مأمور أوقاف يافا آنذاك) في تسليح عبد الرحيم الحاج محمد، بعد أن تم الاتفاق معه على العمل المسلح ضد قوات الانجليز في الجبال، كما قام داود الحسيني بعدها مباشرة بتزويد عارف عبد الرازق بالأسلحة والمتفجرات لنفس الغرض. وبقي يقوم بمهمة تزويد الثوار بالأسلحة بواسطة الأموال التي جمعها خصيصاً لهذا الغرض من متبرعين في يافا وغيرها، وكان ينقل الأسلحة بنفسه، مستخدماً سيارته الخاصة، من المخازن إلى معاقل الثوار في الجبال،[٤] وممن عملوا معه في هذا المجال الشهيد الشاب خليل بدوية الذي كان مديراً للنقليات بين المخازن والقادة في الجبال، إلى أن استشهد يوم الخميس ٣/٩/١٩٣٦، في اشتباك مع القوات الانجليزية في معركة بلعا الشهيرة، والتي خططها وقاد المجاهدين العراقيين والسوريين والأردنيين والفلسطينيين فيها القائد المعروف فوزي القاوقجي. وقد بقيت جثة الشهيد بدوية في أرض المعركة ليوم الجمعة التالي، وحين وصل خبر استشهاده لداود والذي كان في منزل عارف عبد الرازق في قرية الطيبة، توجّه فوراً للموقع ووجد الشهيد، كما يصف ذالك في المذكرات، ملقاً على ظهره والابتسامة تعلو شفتيه، وقد اخترقت رصاصة جبينه، فقام داود ومن معه بنقل الجثمان إلى معقل الشهيد بدوية في قرية فرعون، قضاء طولكرم، حيث ووري التراب.

اضطر لمغادرة البلاد لاحقاً إلى لبنان بعد مقتل أندروز، حاكم لواء الجليل على يد الثوار القساميين. وقد قامت الحكومة الأنجليزية بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الوطنيين، الأمر الذي أدّى لهروب عدد منهم، وتبع ذالك خروج المفتي نفسه إلى لبنان في أكتوبر ١٩٣٧. وحسب العديد من المصادر[٥] فقد كان يدخل البلاد لإيصال تعليمات وأموال للثوّار، وقد ترك العمل بالطب ليشتغل رسولاً خاصاً بين المفتي وقادة الثورة في الجبال. وكان منزله في بيروت مفتوحاً للمجاهدين الذين يذهبون لبيروت لمقابلة المفتي أو للعلاج.[٦] إلاّ أنه اضطر في أوائل ربيع

---

٢ راجع تفاصيل نشاطه الرياضي في الخالدي، عصام: تاريخ الحركة الرياضية في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين وحتّى عام النكبة، والنص موجود على الموقع: www.thaqafa.org

٣ بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ –١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٨٧٥.

٤ مذكرات خاصة لداود الحسيني ضمن مجموعة أوراقه المحفوظة في جمعية الدراسات العربية بالقدس. سيشار لهذا المصدر لاحقاً بمذكرات داود الحسيني.

٥ أنظر مثلاً البرغوثي، عمر الصالح، المراحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٨٨. وانظر أيضاً عبد الرازق، فيصل عارف، أمجاد ثورية فلسطينية وحياة بطل من أبطالها، الطيبة، د.د.ن، ١٩٩٥، ص ٩١–٩٣. وفي المصدرين حديث عن دور لداود في حملة اغتيال رجالات المعارضة من أعضاء وأنصار حزب الدفاع، وهي مسألة بحاجة لبحث دقيق ومستفيض.

٦ راجع مثلاً عرار، عبد العزيز، سيرة الثائر الشهيد فارس العزوني ١٩١٣–١٩٤٠، كفر ثلث، جمعية كفر ثلث الخيرية، ٢٠٠٥. والنص موجود على الموقع: www.watan.com

عام ١٩٣٨ إلى ترك لبنان بناءاً على أوامر صدرت إليه من القيادة العليا (المفتي)، وذالك بسبب ضغوطات وإلحاحات مدير الأمن العام في لبنان الفرنسي المسيو كولومباني. وتركت له حرية الاستقرار في لواء الإسكندرونة، فسافر إليها وبقي فيها مدة، وكان قد سبقه مضطراً إلى هناك معين الماضي وعائلته لنفس السبب.

أصيب خلال وجوده في الإسكندرونة بمرض اضطره للعودة إلى دمشق فبيروت، بعد توسطات عديدة لدى كولومباني. ثم ترك لبنان وسوريا إلى العراق فوصلها في ٢٧/٩/١٩٣٩، بعد أن أصبحت مستقراً للثوار الفلسطينيين عقب انتهاء الثورة الفلسطينية[٧]. وفي العراق رحّب به مدير المعارف العراقية الدكتور سامي شوكت، وعينه في قسم الصحة بوزارة المعارف طبيباً للأسنان.

عاد للعمل الوطني مشاركاً في ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد الانجليز عام ١٩٤١، واضطر لترك بغداد مع المفتي وأعوانه في ليلة ٢٩/٥/١٩٤١ قبل انهيار جبهتها بيومين، واستطاع بعد تعب مضنٍ وعذاب طويل الوصول إلى طهران. وكان قد وصلها كل من المفتي أمين الحسيني وجمال الحسيني وعثمان كمال حداد (السكرتير الخاص للمفتي وحلقة الوصل مع الألمان). واضطر جميعهم لاحقاً لمغادرة طهران خوفاً من الوقوع في أسر البريطانيين الذين غزوا إيران مع القوات الروسية، فتقدموا لطلب المساعدة من السفارات الايطالية والألمانية واليابانية، التي رفضت مساعدة الجميع قائلة أنها لن تتمكن إلا من تهريب واحد فقط، وكان ذلك الواحد هو المفتي الحاج أمين الحسيني والذي استطاع في ٢٣ أيلول (سبتمبر) الهرب إلى تركيا ومنها إلى ايطاليا.

قبضت قوات الشرطة الإيرانية على أعوان المفتي ومنهم داود الحسيني، وسلمتهم للإنجليز الذين نقلوهم إلى معتقل الأهواز وأبقوهم شهراً واحداً قبل نفيهم إلى روديسيا. وهناك وضعوا في معسكرات اعتقال جماعية، مع الضباط العراقيين الذي شاركوا في ثورة الكيلاني، وكانت الأوضاع في هذه المعسكرات سيئة للغاية، فمرض أغلب السجناء، وتوفي البعض نتيجة لذلك ومنهم أمين التميمي، وعارف الجاعوني، وناجي الوادي.[٨]

في نيسان (إبريل) ١٩٤٦، وبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، أفرج عن المعتقلين وسمح لهم بالعودة. فعاد داود الحسيني إلى مدينة القدس، وفضل البقاء في البيت معللاً ذلك بالقول: « لأني وجدت أن من برع في فرك اليدين لا من عمل، ومن أحسن الادعاء لا من سعى، هو المبرز. »

في أواخر أيار (مايو) ١٩٤٦ فكر بالسفر إلى أمريكا للعمل مع المكاتب العربية التي أنشأها وأدارها السياسي الفلسطيني موسى العلمي إلا انه انتدب للعمل مديراً للمكتب العربي في بيروت. فسافر إلى هناك، وهذه الخطوة تدل على ميله للاستقلال الفكري عن المفتي وأنصاره الذين كانوا يتهمون العلمي بالخيانة. وقد انضمت عائلته إليه في بيروت بعد أن منحتها مديرية الأمن العام اللبنانية إذن إقامة لمدة ستة شهور (رغم تقدمه بطلب الإقامة لمدة سنة). وقد ساهم من خلال

٧ أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ – ١٩٣٩ يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٠٧.

٨ تفاصيل عن حياة أمين التميمي ووفاته في روديسيا واردة في: أبو ديّة، سعد: صفحات مطوية من تاريخ الأردن، عمّان: دار البشير ومؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، ص١٨١–١٨٤؛ وتفاصيل عن وفاة عارف الجاعوني في روديسيا وصداه في القدس واردة في المذكرات غير المنشورة بعد للمقدسي طاهر الفتياني.

المكتب في حل مشاكل عدد من اللاجئين السياسيين الفلسطينيين في لبنان مع الحكومة اللبنانية، كما عمل على مراقبة أعمال الصهيونيين في بيروت، والتي كانت تتم تحت ستار التجارة والشركات. وكتب تقارير حول النشاطات الصهيونية في لبنان للحكومة اللبنانية وللمفتي أمين الحسيني.

عرض عليه موسى العلمي في نيسان (إبريل) ١٩٤٧ العمل في المكتب العربي بنيويورك، فبعث يستشير المفتي بالأمر، فأشار عليه الأخير برفض العرض وطلب منه العمل معه في صفوف الهيئة العربية العليا. فسافر إلى القاهرة في حزيران (يونيو) بعد سلسلة من الاتصالات والمشاورات مع المفتي حول موقعه وعمله في صفوف الحركة الوطنية، وعاد من القاهرة بانطباعات سيئة عن حاشية المفتي والعاملين تحت أمرته، ثم اتفق الإثنان على أن يسافر إلى القاهرة في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧ للعمل، ويبدو أن إقامته في القاهرة لم تطل، إذ استدعت الأحداث والتطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد صدور قرار التقسيم في ٢٥/١١/١٩٤٧ عودته إلى القدس للعمل في صفوف «الجهاد المقدّس.» وبعد استشهاد عبد القادر الحسيني في القسطل في ٦/٤/١٩٤٨، عين المفتي ابن عمه خالد شريف الحسيني قائداً للجهاد المقدّس، وعيّن كامل عبد الرحمن عريقات نائباً له، وقاسم الريماوي أميناً للسِّر. وعين منير أبو فاضل مفتشاً للشؤون العسكرية، وداود الحسيني مفتشاً للشؤون الإدارية.[٩] وفي ١٢ أيار (مايو) هبط عمان وفد من رجال القدس، مؤلف من داود الحسيني والدكتور عزة طنوس ومنير أبي فاضل. «وقابل الوفد الملك عبد الله وطلب منه دفع الخطر المحيق بالمدينة، وتزويد الحامية بالذخائر والسلاح والرجال. فأجابهم الملك أنّه لا يريد حصر جيشه في القدس، وأنه ينوي أن يزحف به رأساً إلى تل أبيب، ليهشم رأس الحية في وكرها.»[١٠]

بقي داود الحسيني مديراً للجهاد المقدس إلى أن تم حلّ قواته وتصفية أعماله بعد النكبة. فعاد للعمل في الطب. ثمّ اعتقل في تمّوز ١٩٥٠ بتهمة الاشتراك في اغتيال الملك عبد الله، وقد كان له علاقات بالمتهم الأساسي قريبه الدكتور موسى عبد الله الحسيني، كما كان له علاقة بعبد الله التل الذي لعب الدور الأبرز في تخطيط وتمويل الإغتيال.[١١] أطلق سراحه بعد أن برّأته المحكمة من التهمة الموجة إليه. ثمّ عاد بعد ذلك وانخرط ثانية بالعمل السياسي، فرشّح نفسه وانتخب كمستقل نائباً عن القدس وأريحا في مجلس النواب الأردني الخامس (دورة ١٩٥٦). وقد انعقد هذا المجلس في ٢١ أكتوبر من العام نفسه واستمر إلى نهاية مدته الدستورية في ٢٠/١٠/١٩٦١،[١٢] وقد وقّع في ٢٢/٤/١٩٥٧ مع ثلاثة وعشرين نائباً آخرين على بيان صدر عن المؤتمر الوطني المنعقد في نابلس يدين السياسة الأمريكية الاستعمارية ويهاجم عملاء أمريكا في الوطن العربي، وفي الأردن خصوصاً، ويدين مبدأ آيزنهاور، ويطالب بوحدة الأردن مع سوريا ومصر. وكان هذا المؤتمر ممثلاً

٩ عارف العارف: نكبة فلسطين والفردوس المفقود، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٧٤. وبيان الحوت، ص ٩٠٨.

١٠ المصدر السابق نفسه، الجزء الأول، ص ٣٢٣-٣٢٤.

١١ عن هذه العلاقة راجع: التل، عبد الله: كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، القاهرة، ١٩٥٩،

١٢ راجع: العقرباوي، أحمد نمرين وجبر، رانية أحمد: عظماء في التاريخ الأردني وثائق ومنشورات أردنية (ج١)، عمّان: مكتبة الشباب ومطبعتها، ١٩٩٦،٢٦٤-٢٦٧.

لجميع القوى والهيئات والأحزاب والشخصيات الوطنية الفلسطينية، ومجموع الموقعين على البيان سبعة وسبعون شخصية.[١٣]

ترشح داود ثانية وفاز في انتخابات إعادة تشكيل المجلس النيابي الأردني السادس، والذي أعيد تشكيله في ٢٧ تشرين الثاني من سنة ١٩٦٢ر[١٤] وركّز في دعايته الانتخابية على الوحدة العربية والتخلص من نفوذ الاستعمار الآتي من خلال المساعدات المالية، وعلى تحرير ما احتل من فلسطين، وعلى دعم اللاجئين والعمال والمزارعين والمعلمين.[١٥] وأثناء عضويته في المجلس اعتقل في ٢١ نيسان (إبريل) ١٩٦٣ مع عشرة آخرين من الأعضاء. كان الاعتقال في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تشكيل وزارة حسين بن ناصر بعد استقالة حكومة سمير الرفاعي لحجب المجلس الثقة عنها. وقد تألفت الحكومة الجديدة في ظروف اضطراب ومظاهرات عمّت بعض المدن الأردنية، وبالأخص عمّان، وسقوط بضع عشرات من القتلى، في أعقاب إعلان الوحدة المصرية السورية العراقية، والتي عرفت بالوحدة الثلاثية، في ١٧ / ٤ / ١٩٦٣، وكانت المظاهرات تطالب بالانضمام للوحدة. وقد عقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً في ٢٣ نيسان حول المظاهرات والوضع الداخلي وأعلن عن اعتقال أعضاء المجلس.[١٦] وقد أطلق لاحقاً سراح الجميع (خلال أيام للبعض وأسابيع لآخرين) باستثناء داود، حيث بقي حوالي سنةً في سجن الجفر.[١٧]

في حزيران (يونيو) ١٩٦٥، اختاره أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضواً في اللجنة، مع خمسة آخرين هم: الدكتور أحمد سروري، سعيد العزة، عبد الحميد ياسين، الدكتور فايز صايغ ونجيب ارشيدات.[١٨] وتدلّ هذه الخطوة على انفصاله الكامل عن المفتي واندماجه في الإطار الوطني–القومي الجديد، والذي تجاوز إلى حد كبير الإطار العائلي التقليدي. والملفت للنظر هنا أيضاً أنّ المفتي كان يتهم الشقيري بالخيانة، كما اتهم العلمي قبله، وقد عمل داود مع كلا الرجلين مما يدل على نزوعه للاستقلال الفكري. وفي الاجتماع الأول للّجنة الذي عقد في القدس في تموز (يوليو) ١٩٦٥، تولّى داود الحسيني مسؤولية الدائرة السياسية للشؤون الخارجية.[١٩] فعمل على الاتصال مع المسؤولين الأردنيين طالباً منهم تقديم جميع التسهيلات الممكنة للمنظمة.[٢٠] ثم سافر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ على رأس وفد المنظمة إلى أمريكا اللاتينية، لتنظيم الجالية الفلسطينية في المهجر وشرح التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية، وضم الوفد في عضويته فكتوريا قنواتي، إبراهيم عياد وزهدي الترزي.[٢١] مكث الوفد

١٣ نسخة من البيان محفوظة في أرشيف جمعية الدراسات العربية بالقدس تحت رقم ٢٩٨.

١٤ انعقد المجلس في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦١ بعد الانتخابات، ولم يرد اسم داود ضمن الأعضاء الفائزين، ويبدو أنه لم يترشح للانتخابات لغياب أوراق الدعاية الانتخابية الخاصة بداود مع وجودها للانتخابات التالية. حول المجالس النيابية الأردنية انظر: العقرباوي وجبر، مصدر سابق. عن المجلس السادس راجع ص٢٧٠–٢٧٤.

١٥ نسخ من أوراق دعايته الانتخابية محفوظة في أرشيف جمعية الدراسات العربية تحت رقم ٢١٩–٢٢١.

١٦ انظر لمزيد من التفاصيل: موسى، سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين (ج٢)، عمّان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦، ص٥٩.

١٧ كتب داود خلال وجوده في السجن عدداً من الصفحات تتضمن مذكرات وخواطر وتعليقات على الأوضاع العربية والدولية، وسيتم نشر هذه الأوراق كاملة ضمن كتاب عن داود الحسيني يقوم الكاتب بتأليفه.

١٨ اليوميات الفلسطينية ١٩٦٥ – المجلد الأول. إصدار مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص ٢٩٦.

١٩ المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ١٤.

٢٠ المصدر نفسه، ص ١٩٢.

٢١ المصدر نفسه، ص ٢١٣

في رحلته ثلاثة شهور وزار فيها ١٤ بلداً، وافتتح بحضوره في مدينة سانتياجو بالتشيلي في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، المؤتمر الأول للمغتربين الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية، بحضور ممثلين عن الجاليات الفلسطينية في أقطار أمريكا الجنوبية، وألقى داود الحسيني كلمة الوفد في المؤتمر، وقد أدان فيها الاستعمار الغربي بوصفه مسؤولاً عن جريمة إقامة إسرائيل. وتقرر في نهاية المؤتمر إنشاء لجنة مركزية تمثل كافة العرب الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية مقرها سانتياجو.[٢٢] وفي شباط (فبراير) ١٩٦٦ زار الجزائر لكسبٍ دعمها للقضية الفلسطينية، وفيها أعلن رفض المنظمة لعقد مؤتمر قمة إسلامي، لأنّ وراءه دولاً تحاول، بعد فشل حلف بغداد، الإعداد لأساس جديد لعملياتها الهدّامة.[٢٣]

اشترك داود الحسني بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة والقطاع، عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في تأسيس الهيئة الإسلامية العليا، للحفاظ على الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس والضفة الغربية. وإيجاد هيئة وطنية بعد غياب السلطة الأردنية.[٢٤] ونتيجة لتحريض الهيئة على عدم التعاون مع إسرائيل، فقد قامت الأخيرة في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٧ بنفي ثلاثة من أعضاء الهيئة إلى داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، فنفي أنور الخطيب، محافظ القدس، إلى مدينة صفد، ونفي عبد المحسن أبو ميزر إلى طبرية، ونفي داود الحسيني إلى الخضيرة. كما نفي سياسي رابع هو إبراهيم باهر من رام الله.[٢٥] وفي الثاني من أيلول (سبتمبر) اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات أشد بحق المنفيين، إذ منعتهم من مغادرة الأماكن التي حددت إقامتهم فيها إلا لإثبات وجودهم لدى البوليس المحلي ثلاث مرات يومياً، وادعت بان هذه الإجراءات اتخذت بحقهم لأنهم أجروا اتصالات مع شخصيات «كان يجب أن لا يقابلوهم.»[٢٦] وأتبعت السلطات هذا الإجراء بإبعاد رئيس الهيئة الإسلامية الشيخ عبد الحميد السائح في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ إلى الأردن، وتبعت ذلك في أيار سنة ١٩٦٩ بإبعاد أعضاء الهيئة داود الحسيني وعبد المحسن أبو ميزر وأنور الخطيب لإضعاف الهيئة وتحجيم دورها الديني والسياسي. فعاش في عمّان بقية حياته.

وما نعرفه عن حياته في عمّان بعد الإبعاد أنّه اشترك في وزارة عبد المنعم الرفاعي الثانية التي تشكلت في ٢٧/٦/١٩٧٠ واستقالت في ١٥/٩ من السنة نفسها. وقد شغل داود فيها منصب وزير الاقتصاد. وجاءت هذه الوزارة في أجواء توتر وصراع بين السلطة الأردنية والفدائيين. وكان الملك حسين قد أطلق عليها وزارة الفدائيين، لأنّها تشكلت وفيها أربعة وزراء فلسطينيين مقربين من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تمّ ضمّهم للحكومة لتخفيف التوتر وللعمل على تنظيم العلاقة بين الطرفين، ويروي المؤرخ الأردني المعروف سليمان موسى أن المرشحين الفلسطينيين الأربعة للوزارة (وهم داود الحسيني والشيخ عبد الحميد السائح وأنطون عطا الله وسليمان الحديدي) اشترطوا موافقة المنظمة ورئيسها ياسر عرفات على انضمامهم للوزارة،[٢٧] وهو ما حصل

٢٢ المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ٢٩–٣٠.

٢٣ المصدر نفسه، ص ٥٢.

٢٤ الشيخ سعد الدين العلمي، وثائق الهيئة الإسلامية العليا ١٩٦٧ –١٩٨٤م، دار الطباعة العربية، القدس، د.ت، ص ١٤.

٢٥ اليوميات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، المجلد السادس، ص ٨٨.

٢٦ المصدر نفسه، ص ١٦٥.

٢٧ لمزيد من التفاصيل زاجع موسى، مصدر سابق، ص٣١٢.

فعلاً. ونعرف أيضاً أنّه أثناء حياته في عمّان وقّع مع عدد من رؤساء وأعضاء النقابات المهنية وشخصيات وطنية وسياسيّة على بيان يدين التدخل العسكري السوري في لبنان، والذي بدأ في نيسان ١٩٧٦، واعتبر الموقعون هذا التدخل موجهاً ضد القوات الفلسطينية وطالبوا الرئيس الأسد بوقف عمليات الجيش. وقد اعتبرت الحكومة الأردنية البيان مسيئاً للعلاقات مع سوريا فقامت باعتقال ستة عشر من الموقعين ومنهم داود الحسيني والشيخ عبد الحميد السائح وأدعتهم سجن الجفر ثلاثة أسابيع.[٢٨] توفي داود في عمّان في الثمانينيات من القرن المنصرم.

مذكراته عن ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩

تحمل هذه الصفحات من المذكرات عنوان بريطانيا وفلسطين وواجبي، يبدأها بالحديث عن بريطانيا وخلقها للصهيونية في فلسطين ويرى أن الصهيونية مبنية على مبدأ مؤازرة شعب مشتت في أنحاء المعمورة «ضربت عليه الذلة والمسكنة إلى يوم الدين» لإحلاله في دار شعب آمن ينشد الحياة عن طريق العمل والشرف.

ثم يسرد أول لقاء له مع عبد الرحيم الحاج محمد الذي جاء به أحد الأصدقاء إلى مقهى المغربي بيافا حيث كان يجلس داود الحسيني ومجموعة من «إخوانه» يتباحثون في ما وصلت إليه البلاد من تدهور سياسي ومالي وأخلاقي بفعل السياسة التي تتبعها بريطانيا لإنشاء الوطن القومي، ويصف عبد الرحيم بأنه مديد القامة مهيبها يلبس الكوفيه والعقال والقنباز. «رحبنا به وجلس يستعرض معنا الحالة مظهراً استعداده للعمل الجدي في الجبال وذلك عن طريق تأليف فرق من الشباب النشيط لمهاجمة كل ما هو بريطاني بالسلاح، وبعد انسحاب اثنين من الحاضرين لعدم موافقتهما على الفكرة، استمر النقاش ساعة واحدة اتفق بعده على ما يلي:

- يعود عبد الرحيم الحاج محمد والذي عرف بعدئذ بـ«أبو كمال» إلى منطقته لإشعال النار بين الشباب وتأليف الفرق للعمل.
- وأنا وأخوين آخرين لجمع المال من الإخوان الذين يمكننا مجاهرتهم بمشروعنا ونعتقد بمؤازرتهم.
- ان نشتري ما تيسر من السلاح والعتاد وإرساله إلى الإخوان بناءاً على تعليمات منهم وترتيباتهم الخاصة.»

وتثبت هذه الرواية للاجتماع بين داود الحسيني ورفاقه وبين عبد الرحيم، ان اشتراك الأخير في الثورة العربية المسلحة ضد الانجليز كان عفوياً، ولم يكن اشتراكه فيها مخططاً له قبل أول شهر أيار

٢٨ موسى، مصدر سابق، ص٤٤١.

(مايو) ١٩٣٦، وهذا يناقض رواية إميل الغوري في « فلسطين عبر ستين عاماً »[٢٩] لبدايات الثورة. ففي هذه الرواية اختلق الغوري قصة تنظيم الجهاد المقدس ونسب إليه قرار بداية الثورة ضد الإنجليز، وجعل رئاسته لعبد القادر الحسيني، ووضع عبد الرحيم عضواً بين أعضائه. والثابت تاريخياً أن منظمة الجهاد المقدس أنشئت خلال حرب ١٩٤٧–١٩٤٨ وليس خلال ثورة عام ١٩٣٦.

جمع الموكلان بمهمة جمع المال مبلغاً تجاوز المائتين وخمسين جنيهاً، دفعها متبرعوها عن طيبة خاطر على ان يكرروا الدفع في حالة نجاح الثوار. بدأت إثر ذلك عملية البحث عن السلاح. تقول المذكرات: « وبعد خمسة أيام، تمكنّا أن نشحن بواسطة ما، حوالي العشرين بندقية مع عتاد واف جيد وعدد من المسدسات وصندوق من أصابع الديناميت وعلى أثر استلام أبو كمال هذه الكميات الضئيلة بدأ بأعماله. »

يستمر داود الحسيني في سرد الأحداث، فيذكر انه بعد شهر اتصل وصديق له، يرمز له برمز (م) والذي عمل معه يداً واحدة مدة طويلة أثناء الحوادث التي جرت بين أيار (مايو) ١٩٣٦ وأيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، بعارف عبد الرازق « أبو فيصل »، واتفقا معه على أن يمداه بما يقدران عليه من السلاح. وهذا دليل آخر على عدم صحة رواية إميل الغوري لأنه أدرج اسم عارف عبد الرازق ضمن أعضاء تنظيم الجهاد المقدس، ونسب للتنظيم القيام بتسليحه وإعطائه أوامر التحرك والعمل العسكري في بداية الثورة. فرواية داود الحسيني تبين أن الأمور سارت بشكل عفوي، دون وجود تنظيم مسؤول عن بداية نشاطات عارف عبد الرازق وعبد الرحيم الحاج محمد[٣٠].

ويقول الحسيني بأن شخصاً يدعى « أبو محمود » (الراجح أنه ممدوح السخن الذي كان سكرتيراً للقائد عبد الرحيم الحاج محمد) كان الرسول المعتمد بينه وبين عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرازق. ويروي أنه وصديقه (م) كان في أحد المرات على موعد مع أبي محمود وكان مكان اللقاء بقّالة قرب اللّد في أحد أيام تموز (يوليو) ١٩٣٧. ولما وصلا إلى مكان الموعد لم يجداه، ولكنهما شاهدا على مسافة قريبة من المكان حشد من الناس فتوجهوا باتجاهه « وفي طريقنا شاهدنا بغلة أبو محمود وحيدة فسألنا عن صاحبها وعن سبب التجمهر، فقيل لنا انه ألقي القبض من طرف الأهلية على فلاّح مرسل من دائرة التحري للتجسس. فأخذ هذا الفلاح وضرب وأهين وهو الآن معتقل في مكان ما، فخفنا أن يكون هذا المتهم بالجاسوسية هو صاحبنا. وقد صدق ظنّنا لما وصفوه لنا، وبما أننا غير معروفين لدى المتجمهرين وجدنا أنه من المستحسن أن نستنجد بأحد الوجهاء لإطلاق سراح أبو محمود وكان ذلك. وقد أخبرني أحد المتجمهرين (حين ذهب صديقي للاتصال بوجيه) أن هذا الجاسوس اللعين كان يضحك مع كل عصاة أكلها، وكلما أهين لم ينطق ببنت شفة، فقلت في نفسي بورك فيك أبو محمود وكان الله معك كلما نزلت العصاة عليك. فسألت أحدهم كيف اشتبهتم به وكيف ألقيتم القبض عليه؟ فقال حضر في الصباح المبكر وجلس قرب البيادر وبدأ يتكلم عن الثورة مخاطباً الشباب دافعاً إياهم للعمل

٢٩ إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، الجزء الثاني، ص ٥٢ –٥٣.

٣٠ يمكن القول أن كتاب إميل الغوري يتسم بالمبالغات الشديدة وبادعاء حصول حوادث تناقض التاريخ الموثّق. ويبدو أن ولاء الغوري للمفتي الحاج أمين الحسيني دفعه لاختلاق القصص ليدافع عن المفتي في وجه منتقديه. ونشير هنا إلى أنّه لا مصلحة لداود الحسيني في تدوين تفاصيل اشتراكه في ثورة ١٩٣٦ وعلاقته بعبد الرحيم الحاج محمد و عارف عبد الرازق بمذكرات خاصة ليست مكتوبة بقصد النشر.

ضد الانجليز واليهود. فلما سألناه من هو ومن أين؟ رفض الإجابة فاشتبهنا به وضربناه وهو لا يفتر يضحك مع كل عصا.»

يسرد داود الحسيني بعدها ثلاثة حوادث جرت له أثناء نقل السلاح من المخزن وتسليمه لرسل الثوار. ثم ينتقل للحديث عن رحلة ورفيقه (م)، اذ سافرا يوم الجمعة بالقطار من يافا إلى طولكرم واستبدلا ملابسهما بملابس الفلاحين، وتوجها إلى قرية الطيبة لمقابلة ابو فيصل عارف عبد الرازق وكان هذا هو اللقاء الشخصيّ الأول اذ لم يكونا قد رأوه من قبل رغم وجود الاتصال والتعاون، وتناولا معه في الطيبة طعام الغداء، وبلغهم قبل العصر نبأ استشهاد خليل بدوية[٣١] وحيد أمّه الشاب ابن العشرين عاماً، والذي ترك دراسته في القاهرة لينضم إلى الثورة. «فاشتغل معنا كمدير النقليات بين المخازن والقادة في الجبال وكان صخري الإرادة يعتمد عليه مؤمناً بواجبه لا يؤخر عمل يومه وكان عنيداً جسوراً.» ويتابع داود الحسيني «تركنا حالاً الطيبة وعن طريق فرعون اتجهنا حيث وجدنا خليلاً ملقاً على ظهره وقد اخترقت الرصاصة جمجمته. وكان جلده طرياً ووجهه باسماً. فحملناه إلى فرعون (مركزه قبل استشهاده) حيث كان مقره الأخير.»

بعد ذلك تابع داود الحسيني ومرافقه سيرهم إلى كفر اللبد، واجتمعوا بشيوخها وتباحثوا في أمر تعزيز حامية القرية لتعمل كاحتياط تساند المجاهدين حين الضرورة «لبينما تنتهي الترتيبات التي يقام بها من اجل إيجاد قيادة عامة وتقسيم الحركات.» وتدل هذه الجملة الأخيرة ان الترتيب النهائي لقيادة الثورة لم يكن قد انتهى بعد، رغم وصول القاوقجي وإعلانه عن نفسه قائداً عاماً للثورة.

وفي اليوم التالي (السبت) توجهوا إلى عنبتا فبلعا، فشاهدوا عمليات نسف البيوت التي بدأ بها الانجليز قبل ست وثلاثين ساعة. «وجدنا نساءها ورجالها مملوءين حميه وحماسة وقد زادهم نسف بيوتهم إيماناً بحقهم والعمل على أخذه بالدم والحديد.» ويصادفون بعد مغادرتهم بلعا قبل الظهر امرأة مسنّة عائدة من قرية علاّر وهي تزغرد وتقول» كل شيء في سبيل البلاد، سنقدم دمنا فداك يا وطن.» وقد تأثرنا جداً من شكلها وقالت ان الرجال في علاّر يستعدون فاذهبوا وآزروهم والله يا بني لا يخلصنا من الجور والظلم الا دمنا وسلاحنا.»

كان فوزي القاوقجي يتمركز في علاّر، ويذكر داود الحسيني أن الطريق إلى علاّر كان بها حرس القاوقجي الذين انتشروا في كل مكان ولا يدع أياً يمر إلا بعد التحري والتدقيق وأخذ الإذن ممن هم أعلى منه، وصادفهم في بداية صعودهم جبال علاّر كشّاف عرف هويتم فأعطاهم كلمة المرور. دخلوا علاّر قبيل العصر، ووجدوا الثوار على الأسمطة يتناولون طعامهم بشهية، وبعدئذ تعرف ورفيقه (م) على البطل فوزي القاوقجي ومن معه من المجاهدين الأشاوس من البلاد العربية. ويفد على علاّر وهم فيها عبد الرحيم الحاج محمد، فيجتمعون طويلاً، ويرتبون وإياهم الخطط لجمع كلمة القرى وتجنيد أكبر عدد ممكن من الرجال، وكان ملخص الترتيبات كما يلي:

- أن تفرض البنادق على القرية بنسبة عدد رجالها.
- يقسم الرجال في كل قرية إلى قسمين، الأول يخرج للجهاد، والثاني للاحتياط على أن يأخذ محله بعد أسبوع. وأن يعمل الاحتياط كحرس ليلي لحركات المجاهدين الذين يمرون في

٣١ مذكرات داود الحسني. وعن خليل بدوية أنظر أكرم زعيتر، مصدر سابق، ص ١٦٧.

قريتهم أو المستريحين فيها.

- تجمع القرية ما تقدر عليه من المال لمساعدة رجالها المستشهدين وعائلات المضطرين للتغيب أكثر من شهر.
- يقوم داود الحسيني ورفاقه بمد الثوار بما يمكنهم من العتاد والمتفجرات والفتيل، والكبسول الخ، عدا البنادق، وبالمعلومات عن حركات الجيوش البريطانية الغاشمة والبوليس وعيونه من الخونة.

تتعدى أهمية هذه التفاصيل التي يذكرها داود الحسيني في مذكراته كونها المرة الأولى التي تذكر فيها، فقد بينت جوانب هامة من أحداث الميدان (القرى والجبال)، ومنها على سبيل المثال أنّ الثوار هم الذين عملوا بين الفلاحين لدمجهم في الثورة ولتنظيم العمل العسكري ضد البريطانيين ولم يكن للقيادة السياسية الفلسطينية المتمركزة في القدس آنذاك دور واضح في هذا الأمر.

كما تضيء الرواية مشكلة هامة واجهت الثورة منذ بدايتها وهي التمويل والتسليح، ويتبين لنا من النص ان المشكلة حلت بواسطة التبرع والتطوع الذاتي من قبل الشعب بكافة فئاته، ولم يكن هناك جهات عليا أخذت على عاتقها مسؤولية تمويل وتسليح الثوار. وهناك مسألة أخيرة من الواجب الالتفات إليها وهي أنّ الثورة من بدايتها قد اهتمت بالاستخبارات العسكرية وبدأت القيادة الميدانية بالعمل على جمع المعلومات بهذا الخصوص منذ شهر أيار (مايو) ١٩٣٦.

في منتصف الليل والمجتمعون مازالوا في أبحاثهم، وردت إخبارية أن الجيوش البريطانية تتجمع في طولكرم لتطويق علاّر ودير الغصون. فأوقفوا البحث وكتب القاوقجي الكتب العديدة لرؤساء الفصائل يعلمهم بما يجري. وترك داود الحسيني ورفيقه علاّر وتوجها إلى دير الغصون، وهناك وقع في حصار الجيش الانجليزي الذي شمل كل نساء ورجال القرية، وبدأت عملية تفتيش الرجال، وأخذ المشبوهين للاستجواب، ولكن العملية لم تتم إذ في الثامنة صباحاً بدأ الجيش بالانسحاب بصورة مفاجئة، فعاد داود الحسيني ورفيقه إلى طولكرم وهناك عرف أن السبب في الانسحاب كان تطويق الثوار لدير الغصون مما أدى إلى انسحاب الجيش من دير الغصون.

يعود داود الحسيني بعد ذلك لسرد روايتين أخرتين حول إرسال السلاح للثوار، وكيف تجاوز التفتيش الشديد في يافا ونظام منع التجول الليلي، ويسرد تفاصيل حول استجواب البوليس الانجليزي له في مركز بوليس يافا.

وفي القسم قبل الأخير يتحدث عن حوادث صادفته أثناء وجوده خارج فلسطين في ربيع سنة ١٩٣٨، إذ طلب منه مغادرة لبنان إلى الاسكندرونة، فيسرد رحلته إلى أنطاكية واسكندرونة حيث نفي هناك شهراً واحداً، أصيب خلاله بمرض اضطره للعودة إلى بيروت بعد السعي لدى المسؤولين الفرنسيين.

أما في القسم الأخير فيسرد فيه رحلته من بيروت إلى الشام لإحضار الدكتور صبحي أبو غنيمة لمسائل هامة ومستعجلة، واضطر فيها لسلوك طريق صيدا مرج عيون بانياس القنيطرة فالشام، بسبب تراكم الثلوج في طريق بيروت الشام، وكانت طريق صيدا خاضعة لتفتيش الدوريات الانجليزية على حدود الحولة، وكان يرافقه في رحلته عارف الجاعوني أحد مساعدي المفتي المعروفين، وتمت المهمة بسلام رغم الصعوبات التي واجهتها.

نقده للعمل الوطني

في هذا القسم من أوراقه، يتحدث داود الحسيني بقلب مفتوح في رسالة خاصة أرسلت للمفتي عام ١٩٤٧، ويبدو أنه طلب منه العودة للعمل في الصف الوطني، فكتب هذه الرسالة المطولة للمفتي، وبث فيها الكثير من آهاته وبيّن مواطن الضعف في الحركة الوطنية بناءً على خبرته وتجربته. يبدأ رسالته بالحديث عن انخراطه بالعمل الوطني ١٩٣٦، وتضحيته بكل ما يملك في سبيل الوطن والواجب، «آزرت إخواني في المدن وفي الجبال وزرتهم وتعرفت عليهم ومددت لهم ما أمكنني عن طريق «الطلب» من المخلصين ومنكم.»

أول انتقاد يوجهه داود الحسيني للحركة هو فقدان «النظام»،ويبين انه حاول إصلاح الوضع، وانتقد بصراحة، فكانت النتيجة أنه تلقى لطمات متتالية في بيروت وفي بغداد. يصف الوضع في لبنان فيقول: «لما بدأت عملي في لبنان وجدت أن أيدي مختلفة تقوم بنفس العمل. لم يكن هناك أي مسؤولية حتى ولا مشتركة بل أشخاص كلهم يمارسون نفس العمل. وهؤلاء الأشخاص، للكسب المادي أو للقيام بواجب، كانوا يعملون منفردين مما كان يؤدي في كل الحالات إلى رفع في الأسعار وتلبك في العمل، وكم من فضائح نتجت، قسماً سُتِر وقسماً فُضِحَ فَفَضَح.» ثم ينتقل لذكر حوادث شخصية حصلت معه أثناء عمله في الحقل الوطني ومنها:

- أثناء وجوده في بغداد بعد أن اضطر لترك لبنان وسوريا عومل كشخص أجنبي ولم يخصص له أي راتب «والله وحده يعلم كيف ومن أين كنت أعيش؟» مع أنه لم يترك وسيلة إلا واستعملها لإسماع صوته، «ولكن هيهات. بينما غيري وقريباً مني كان ينثر الدنانير.»
- يذكر أنه عمل في قسم الصحّة بمعارف العراق كي يأكل من عرق جبينه، «بينما غيره فضّل أن يقبع في بيته ويأكل من مال المجموع على العمل.»
- عندما دخلت السيارات الفلسطينية العراق، دخلت كلها بمعاملة خاصة، إلا سيارته دفع عنها الجمرك من ماله الخاص.
- وقبل انهيار جبهة بغداد في أحداث ثورة الكيلاني سنة ١٩٤١، لم يدفع فلساً زيادة عن العتاد لينفقه على نفسه فيما لو انقطع « مع أن ذهباً حمُّل في الصناديق»، وترك تحت رحمة السماء.
- أثناء وجوده في المنفى «لم يرسل لعائلته شيء، مع أن المعاشات كانت ترسل للمحظوظين أو لعائلاتهم من ألمانيا. وأرسلت من برلين إلى «بيرة» في المستعمرة البرتغالية رواتب شهرية إلى الثلاثة الذين هربوا من المعتقل في روديسيا. ولم يفكر فيمن في روديسيا، مع أنه كان من الممكن والسهل إيصال أي مبلغ لهم.» ويرى داود الحسيني أن فترة السنوات التي عاشها المسؤولون في ألمانيا، وهو بلد عرف أهله النظام فعشقوه، لم تؤثر فيهم، وأن «حوادث الحرب العالمية الثانية المؤلمة ونتائجها الرافضة لمتابعة العمل وما هو عليه الخصم من سعة في المال وبراعة في الدعاية وقوة في التنظيم، وعُند في متابعة العمل، لم تخرج المسؤولين من إطار قتل الوقت في البحث هل موسى العلمي خائن، بعد أن كان أقرب المقربين وكيفية هدمه وهدم مشاريعه؟.»

وفي رأي داود الحسيني فإن «الرجال المخلصين الذين ما زالوا يشتغلون عن إيمان من أجل فلسطين بمالهم ودمهم قلائل، وهؤلاء كلهم بلا استثناء متبلبلين متذمرين من الوضع ومن الطريق التي يمشى عليها. وكلهم في ادعاءاتهم وآمالهم متضاربين، والواحد من أخيه نافر لأن كُلاًّ منهم طلب إليه أن يقوم بما طلب من الآخر بعد أن أفهم أنه الوحيد المسؤول في البلدة».

وحين ذهب إلى القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٤٧ لأول مرة متأملاً ومتفائلاً وجد أن الإخوان فيها بلا استثناء على اختلاف آرائهم متذمرين وجلين من النتيجة إن تابع الركب سيره على ذلك الطريق، ويصف الوضع بكلماته: «ووجدت أن هناك مماطلة فأنانية في التفكير وطبعاً في العمل، وجدت أن هناك محاولة للتنظيم غير صادقة وأن هناك مقربين ومعتكفين وحردانين ومتذمرين على حق أو باطل. وجدت أن الانسجام مفقوداً والتناحر على أشدّه ظاهراً ومن >تحت لتحت،< فلان حردان لا يقدر على متابعة العمل من الأنانية، فلان فضّل الاعتكاف لأنه ألطف الشرور، فلان بعد أن سعى وجد أنه أُبعد عن هدفه أكثر مما كان لأنّ التفضيل...وفلان يقول كان المثل فتش عن المرأة فانتقلت عدواه إلى رجالنا وأبحاثنا...الخ «فتش عن موسى...الخ.» تأملت وتأملت ولكني وجدت أن آمالي كالسراب للعطشان.»

ويختم انطباعاته بالقول: «كل ذلك ذهب مع الأيام ودعس تحت الأقدام خدمة للمصلحة. ولكن يظهر لي كما ذكرت أننا لا نزال على عهدنا الأول من حبنا للبعد عن النظام، لأنّ في النظام إعطاء مسؤوليات لأشخاص، مسؤوليات غير مرغوب في إعطائها. وأعمال مثل أعمال التنظيم الوطني، لا يمكن لفرد مهما كان جلوداً ومهما كان نشيطاً ومهما كان مرناً وموهوباً، أن يقوم بها لوحده، وقد جربنا اللاّنظام في السابق ونتائجه.»

ويطرح بعد نقده السابق مقترحات لتنظيم العمل في الحقل الوطني ضمن برنامج، راجياً أن يقبل بروح التساهل والعطف، ويطلب من المفتي درس هذه المقترحات، فإن وجد أنها كأساس قابلة للبحث وللتنفيذ، أن يُنتدب للقيام بمهام السكرتير فيها، ويكون ممنوناً ومستعداً للعمل. أمّا المقترحات للتنظيم فتكون على الأساس التالي:

- رئيس.
- سكرتير وأمين صندوق.
- لجنة مؤلفة من خمسة مدراء: الأول لشراء السلاح، والثاني للنقليات، الثالث للتدريب العسكري والتدريب على استعمال الأسلحة وفكها وتركيبها وعلى الأعمال الفنية، الرابع للمراسلات، والخامس للإسعاف الصحّي ومساعدة المشردين.

ويكون السكرتير همزة الوصل بين المديرين والرئيس.

ويبدو أن الأحداث التي تسارعت وتيرتها في الأشهر التي تلت لم تتح المجال لتطبيق هذه المقترحات.

جوانب من العلاقة بين المفتي وموسى العلمي
من خلال مراسلات داود الحسيني مع المفتي

بعد سنوات من التنقل في بلدان عديدة خلال الحرب العالمية الثانية، وفي ١٩/٦/١٩٤٦ وصل المفتي إلى القاهرة من باريس، ونزل ضيفاً على الملك فاروق. وفي الثالث عشر من آب (أغسطس) ١٩٤٦ أرسل داود الحسيني رسالة للمفتي من بيروت، إذ كان رئيساً للمكتب العربي ليهنئه فيها بالسلامة وتمتعه بالحرية في ظلال الفاروق، وراجياً أن يمده الله «بقوة من عنده لمتابعة النضال بشدة أقسى من السابق وفي نظام يمكنّنا من التعاون الكلي بقلوب غمرها الإيمان والتضحية بحب العمل لنيل ما تصبوا إليه نفوسنا من الحرية والاستقلال تحت رعايتكم ولوائكم.» ويطلب مواجهة الخصم بالنظام لأنه خصم منظّم، ويطلب أيضا الثقة المتبادلة ونسيان الماضي، وفي هذه العبارة إشارة إلى وجود خلافات ماضية. و يسجِّل داود استعداده لمتابعة العمل على أساس النظام والثقة والتضحية «كأني خلقت من جديد.»

ردّ المفتي من الاسكندرونة في ٢٢ رمضان ١٣٦٥ هـ الموافق ١٩/٨/١٩٤٦ برسالة مجاملة يشكره على التهنئة، ويهنئه بسلامة العودة إلى الوطن بعد البعاد الطويل «الذي تحملتم مشاقة ومتاعبه في سبيل مصلحة البلاد العامة.» سافر داود الحسيني بعدها إلى القاهرة للاجتماع بالمفتي ولا تفاصيل لدينا عما دار في الاجتماع سوى أن داود الحسيني قد شرح للمفتي آراءه في مبدأه الوطني (الفكري والعملي)، وأنّ المفتي قد حدثه عن رأيه بموسى العلمي ومشاريعه.

في نيسان (إبريل) ١٩٤٧ تسلَّم داود الحسيني رسالة من موسى العلمي يطلب إليه فيها متابعة عمله في المكتب العربي ويعرض عليه السفر إلى الولايات المتحدة للعمل في المكاتب هناك، وكان داود الحسيني في هذه المدّة يفكر بترك العمل في بيروت والعمل في الأشغال الحرّة، وكان ميالاً لقبول العرض من العلمي، فكتب للمفتي يستشيره، مبيناً له أن وجوده في أمريكا له فائدتين، الأولى أنه يمكنه أن يساعد على إزالة مخاوف المفتي من المكاتب العربية، والثانية الاستفادة العلمية التي سيكتسبها، عدا عن فوائد أخرى ثانوية. ويؤكد بقاءه على مبدئه الوطني على مدى حياته الفكرية والعملية. وكان داود الحسيني قد شرح هذا المبدأ للمفتي أثناء اجتماعه به في القاهرة، وطلب من المفتي الإذن له بالسفر وإرسال جواب ايجابي بأقرب فرصة ليتمكن من ذلك.

ردّ المفتي عليه في ٢٤/٤/١٩٤٧ في رسالة بالغة الأهمية، وقد كتب المفتي على رأسها عبارة «خصوصي ومكتوم.» وبعد المقدمة يشير المفتي عليه بإخلاص «أن لا تقبل هذا العرض لأني أؤكد لك أن هذه الحركة التي سبق لي أن حدثتك بشأنها عند زيارتك الأخيرة، إنما هي حركة قائم أساسها على خطة تعاون مع الاستعمار لهدم الكيان الوطني الصامد، والقائمين بأمره، لإنشاء كيان هزيل متآمر مع الاستعمار بقصد إيجاد حل ضار بمصلحة العرب في فلسطين.» ويقصد المفتي بالحركة موسى العلمي والعاملين معه في المكاتب العربية، ويضيف مؤكداً رأيه «إني لواثق كل الثقة من حقيقة هذا الأمر، ولديّ براهين كثيرة على صحته، وستثبت الأيام أقوالي بصورة جلية للناس أجمعين.» ثم يستكمل أهداف هذه الحركة، فبالإضافة إلى هدم الكيان الوطني فإنّ من مقاصدها «هدم جامعة الدول العربية وإيقاع الشقاق بين دول الجامعة، والانحياز إلى دولة دون

الأخرى[٣٢] مع أن حاجة العرب عامة وحاجتنا نحن الفلسطينيين خاصة للجامعة عظيمة جداً.»

ويوجه تحذيره لداود الحسيني الذي «له في خدمة القضية أيادي وجهوداً مشكورة، فحذار يا ابن العم أن تشوهها بالاشتراك في هذه المؤامرة عن حسن نية.» يضيف المفتي ضرراً ثالثاً للحركة وهو «أنهم يريدون إيقاع الشقاق في عائلتنا التي كان لها شرف الكفاح والثبات في ميدان الوطنية، متحدة متراصة، لتفريق كلمتها وتمزيق وحدتها.» ومن رأي المفتي أن هذا يسرُّ المستعمرين والصهيونيين على السواء.» ويطلب منه رفض العرض بدون تردد، ويعرض عليه العمل «مع فريق الأمة المخلص الذي يجدر بك أنك معه قلباً وأن تعمل وإياه يداً واحدة على خدمة المصلحة العامة.» وترك المفتي لداود الحسيني خيار العمل إمّا في بيروت حيث هو، وإمّا في القاهرة، أو في وفود الهيئة العربية العليا الخارجية.

إنّ هذه الرسالة تبين أولاً مدى التباعد بين المفتي والهيئة العربية العليا من جهة وبين موسى العلمي والمكاتب العربية من جهة أخرى، ويجب أن لا ننسى أن شخصيات مثل أحمد الشقيري كانت من أركان المكاتب العربية. وهذا يبين جانباً من خلفيات الخلاف والنزاع بين المفتي وجماعته وبين أحمد الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات من القرن المنصرم. كما تبين ثانياً إيمان المفتي بجامعة الدول العربية ودورها، مع أنه في فترات لاحقة لم تعجبه قرارات الجامعة ومواقفها بالنسبة للقضية وبالذات أثناء حرب ١٩٤٨،[٣٣] وأخيراً فهي تكشف إيمان المفتي العميق بالعائلة الحسينية، واعتبارها ركناً من أركان السياسة في الحركة الوطنية. وهذا يعكس سيطرة الولاء للعائلة على المفتي وعلى قيادات سياسية عديدة أثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن تقويم المفتي لموسى العلمي والمكاتب العربية، وهي قوى عملت خارج إطار زعامته، هو تقويم غير موضوعي. ومن خلال مراجعة وقراءة عشرات الملفات ومئات الوثائق التي تعود للمكاتب العربية ونشاطاتها الدعائية والسياسية[٣٤]، يتبين أن هذه المكاتب لعبت دوراً جيداً في هذا المجال، وأن إخلاص رجالها أمر غير مشكوك فيه. أما العلاقة المتميزة مع العراق فكانت بسبب التمويل العراقي لنشاطات العلمي، في حين أن رجال المكاتب لم يتوانوا عن انتقاد السياسة العراقية في حالة تعارضها مع المصالح الفلسطينية.

في ٣/٦/١٩٤٧ ردّ داود الحسيني على عرض المفتي بأنّه يفضل أن يعمل سكرتيراً للجنة التنظيم الوطني التي يسعى المفتي لتأليفها في القاهرة، ويدل ما وجدناه في أوراق داود الحسيني أن هذه اللجنة كانت أساساً من اقتراحاته. وقد سبق وعرضنا آراءه في هذه المسألة، وطالب داود الحسيني براتب شهري يبلغ مئة جنيه فلسطيني مع مصاريف سفره وأسرته إلى القاهرة والعيش ببيت، أو أن يبقى في بيروت مديراً لإحدى فروع التنظيم الوطني والتي لها علاقة في هذه الجهة من العالم العربي براتب لا يقل عن مئة وعشرين جنيهاً شهرياً، ويطلب منه في حالة إبقاءه في لبنان مراعاة الأمور التالية:

---

٣٢ يغمز المفتي من طرف العلاقة المميزة بين العراق والمكاتب العربية.

٣٣ انظر حول خلافات المفتي مع الجامعة العربية: الحاج إبراهيم، رشيد: الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين، مذكرات رشيد الحاج إبراهيم ١٨٩١–١٩٥٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥.

٣٤ يضم أرشيف جمعية الدراسات العربية في القدس أوراق موسى العلمي والمكاتب العربية.

- أن يكون هو المسؤول عن الحركات في بيروت، لا أن يرسل أحداً بأيٍّ مهمة لها أيُّ أساس بعمله دون إطلاعه ومباحثته.
- أن لا تُهمل طلباته ويضطر إلى إرسالها عدة مرات.
- أن تترك إدارة الأمر وتنظيمها له، «مع العلم أن إرشاداتكم وتعليماتكم لها المقام الأول.»
- أن يدفع مبلغاً يغطي ما تتطلبه المصاريف لمدة لا تقل عن الثلاثة أشهر.

ويطرح داود الحسيني في النهاية خياراً أخيراً في حالة عدم الموافقة على إبقائه في بيروت وهو إرساله مع وفد إلى أي بلد عدا الولايات المتحدة، مع مراعاة تأمين مصاريف عائلته لمدة سنة بالإضافة إلى مصاريفه في الوفد.

وبعد مداولات مع المفتي اتفق على سفر داود الحسيني إلى القاهرة للعمل في ٨/١٠/١٩٤٧، على أن يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٧٠ جنيهاً وعلى ما يبدو انه لم يذهب إلى القاهرة، أو أن إقامته فيها كانت قصيرة، لأنه في شهر آذار (مارس) كان يعمل في القدس مع «الجهاد المقدس.»

عودة إلى انتقاد الوضع في الحركة الوطنية

في رسالة ٣/٦/١٩٤٧، والتي سبق الحديث عنها، يرفق داود الحسيني ملحقاً شخصياً وخاصاً، يتحدث فيه عن انطباعاته وينقل آراء وأقوال الناس من زيارات قام بها في شهر أيار (مايو) لعدة مدن وقرى، وتعكس هذه الآراء العديد من مواطن الضعف في الحركة الوطنية الفلسطينية التي قادها وتزعمها المفتي. تتضمن هذه الآراء:

- انتقاد لطريقة عمل الهيئة العربية العليا، فهي بطيئة في حل القضايا الهامة الأمر الذي يؤذي المخلصين والقضية، ويوجد البلبلة ويساعد على الانقسامات في البلاد.
- عدم وجود نظام في الحركة الوطنية الأمر الذي يولد التلبك في العمل.
- عدم الرغبة في التعاون إلا مع كتلة خاصة من العاملين وإقصاء الآخرين لأنهم لا يمشون على طريقة خاصة، ومعينة ولأنهم دون سن خاص. ويورد سنّ المفتي لمّا خاض الحركة الوطنية دليلاً على خطأ اعتماد السن.
- هناك أقل الاهتمام بمؤهلات بباقي أفراد الشعب، وإكثاراً ملموساً من أفراد العائلة الحسينية في مختلف الدوائر في القاهرة، ويرى داود الحسيني أن الوضع أصبح شبيهاً بعهد سيدنا عثمان رضي الله عنه من حيث الاعتماد على الأقارب فقط.
- التفرقة في معاملة العاملين في حقل الوطنية، لا على ما يأتيه العامل، بل بالنسبة لقربه من الزعامة وفركه اليدين.
- إعطاء أكثر من شخص واحد مسؤولية القيام بمهمة أو عمل واحد.
- الاعتقاد بأن موسى العلمي خلق كل المشاكل، بحيث أصبح المثل في الدوائر العليا الوطنية الفلسطينية «فتش عن موسى» عوضاً عن «فتّش عن المرأة.»
- جلب مختلف الأشخاص للقاهرة من فلسطين لمباحثتهم في أمر ما وإبقائهم في القاهرة مدة

طويلة، مما يسبب تحميل صندوق الأمة مصاريف باهظة.

- أن الرجال العاملين في القاهرة يكرس الواحد منهم بعضاً من وقته للمصلحة العامة ويقتل القسم الأكبر.
- أن المفتي يستهلك من وقته أكثر من اللاّزم في المسايرات والاستقبالات، لذلك يتعطل أصحاب المصالح في الانتظار وينهك المفتي نفسه.
- مناوءة جريدة الوحدة لسان حال الهيئة العربية العليا أثناء انتخابات بلدية يافا للكتلة التي دعمها رجالات يافا كمحمد عبد الرحيم.

ويختتم داود الحسيني رسالته الانتقادية بالقول أنه سمع هذه الانتقادات وغيرها تتردد على الألسنة، ويرجو أن يكون قد أحسن في نقلها لتلافي الصحيح منها، من اجل وحدة الصفوف وقتل البلبلة السائدة واليأس الذي بدأ يتفشى في نفوس بعض من المخلصين.

جاء رد المفتي في ١١/٦/١٩٤٧ يشكر داود الحسيني على ملاحظاته قائلاً « لا ريب في أنّ الاطلاع على وجهات نظر الناس مفيد جداً مهما تكن، فأن بعضها جدير بالاهتمام.» ويعد ببذل الجهد في القيام بما فيه المصلحة حسب الاستطاعة. ويطلب من داود الحسيني أن يكتب إليه باستمرار بمثل ذلك. ويعلمه بأنه شديد الرغبة بالاستفادة منه للمصلحة، أمّا مقدار الراتب في الدوائر فلم يبت فيه حتى الآن انتظاراً لجلسة مقبلة للهيئة، ويطلب منه الاتصال هاتفيًا أو السفر إلى القاهرة في وقت قريب للتفاهم.

آراء لداود الحسيني حول قضية إنقاذ الأراضي

تضيء مراسلات داود الحسيني مع المفتي جوانب من المساعي لإنقاذ الأراضي الفلسطينية في وجه محاولات الشراء الصهيونية لها. ففي رسالة موجهة للمفتي في ١٧/٧/١٩٤٧ يطرح داود الحسيني المشاكل في مجال إنقاذ الأراضي، وجاء الحديث بمناسبة وجود سليم عبد الرحمن مدير صندوق الأمة في بيروت منذ ١٠/٧ لتنفيذ مشروع «الدنم» لإنقاذ أراضي فلسطين، وينقل داود الحسيني عن عيسى العيسى الذي رفض عرض سليم عبد الرحمن بتولي مسؤولية المشروع في لبنان، أنه « يجب على الهيئة العربية العليا أن تعلن بمنشور أو غيره من الطرق صلاحيات ومسؤولية وأعمال كل من بيت المال وصندوق الأمة وبنك إنقاذ الأراضي الخ. لأنهم يرون أن هذه المشاريع متضاربة ومتداخلة في بعضها البعض مما يسبب بعض العرقلة في تنفيذ أغراضها ويساعد المتلسنين والمتفرجين والمارقين على الادعاء والتخلص من الدفع وأداء واجباتهم الوطنية.» ويرى المعترضون « أنهّ من السهل على الفرد الغني والفقير أن يقرر عليه مبلغاً وأخذه بالسنة (مهما كان المبلغ) لبيت المال قرضاً على أن يوزع بيت المال الأموال حسب أبوابها على صندوق الأمة وغيرها من المشاريع الوطنية.» ويقترح داود الحسيني إنشاء لجنة لتنسيق مالية مشاريع صندوق الأمة وبنك إنقاذ الأراضي ومستشفى الخالدي حتى لا يشعر المتبرع بان هذه المشاريع المتعددة متضاربة وحتى يكون الدفع أسهل وأرحب.

خلاصة

إنّ مجموعة أوراق الدكتور داود الحسيني الشخصية غنية بتفاصيل لبعض الأحداث الهامة في تاريخ فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، من ذلك ما تتضمنه حول ثورة ١٩٣٦–١٩٣٩ وكيفية انضمام عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرازق لها، وكذلك ما تكشفه من حقائق حول غياب أي دور مركزي للقيادة السياسية الفلسطينية المتمركزة في القدس في اندلاع هذه الثورة وانضمام الفلاحين الفلسطينيين لها. كما أنها تكشف كيف حاول المشتغلون بتسليح وتمويل هذه الثورة تأمين الأموال اللازمة لذلك وأنهم اعتمدوا على مصادر فلسطينية محلية. والأوراق مهمة لشمولها على رؤية نقدية لممارسات وسلوكيات سادت داخل الحركة الوطنية، من ذلك حديث داود الحسيني عن فقدان النظام في صفوف العاملين مع المفتي، وانشغال المفتي في كثير من الأحيان في قضايا ثانوية اعتبرها الحسيني مضيعة للوقت. كما أنها تعطي الفرصة لتقويم وتصحيح بعض الروايات المتعلقة بالثورة العربية الكبرى ١٩٣٦–١٩٣٩ والتي نشرت في كتب عدة. إلى جانب ذلك ففي الأوراق ما ينفذنا إلى عقل الحاج أمين الحسيني وكيف كان ينظر لبعض القضايا الهامة. وتمكننا الأوراق من فهم علاقته بموسى العلمي وبالمكاتب العربية واعتقاده بأن العلمي ومكاتبه مرتبطة بالمشاريع الاستعمارية.